

التباين المكاني للهجرة في قضاء بلدروز للمدة (١٩٩٧-٢٠١٠)

**Spatial variation of migration in the district of BaladRuz
for the period (1997-2010)**

أن البحث مستل من رسالة ماجستير

الكلمة المفتاح

الهجرة

اعداد

عباس محمد عبود

ا.م.د. حميد علوان محمد

Abbas Mohammed

A.P.Dr Hamid Mohammed Alwan

Aboud

Email: dr.hameedalwan@gmail.com

Email: abbasmoh13@gmail.com

جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الانسانية

**Diyala University – College of Education for Human
Sciences**

ملخص

تعد ظاهرة الهجرة حدثاً ديموغرافياً مهماً ابتداءً من نشوئها والدوافع التي ساعدت على قيامها، ومروراً بآثارها والنتائج المترتبة منها في مناطق الانتقال (السكن الاصلي) ومناطق الاستقبال (السكن الجديد)، ونظراً الى أهميتها فقد تناولها الباحثان ضمن الحيز الجغرافي لقضاء بلدروز بوصفه أحد الاقضية المهمة في محافظة ديالى.

وبهدف التعرف على هذه الظاهرة فقد استند البحث على السؤال الآتي المتمثل بمشكلته (هل توجد هجرة من والى قضاء بلدوزر؟ وماهي الآثار التي نتجت عنها؟)

واعتماداً على ما سبق فقد جاءت فرضية البحث بما يلي:-

(هناك حركة مكانية متمثلة بالهجرة داخل القضاء والخارجة منه، مقابل دخول أعداد من السكان الوافدين الى القضاء بسبب عوامل ومتغيرات متنوعة اجتماعية واقتصادية وسياسية).

لقد اعتمد البحث على إبراز اهمية مشكلته من خلال معرفة صافي الهجرة فضلاً عن معرفة نسبة الهجرة داخل القضاء، علاوةً على اعطاء مؤشرات رقمية عن اعداد السكان الداخلين للقضاء اعتماداً على بيانات تعداد عام ١٩٩٧ و بيانات وزارة الهجرة والمهجرين لعام ٢٠١٠ وتمثيل هذه الارقام والنسب الى خرائط و اشكال توضح اتجاهات الحركة المكانية لسكان قضاء بلدروز.

ولقد اظهرت نتائج البحث ارتفاع نسب المهاجرين لعام ٢٠١٠ موازنة بعام ١٩٩٧ من القضاء الى خارجه، فيما ارتفاع نسبة الوافدين لعام ١٩٩٧ موازنة بعام ٢٠١٠.

المقدمة:

تحتل الهجرة مكانة مهمة في التحليل الديموجرافي كأحد مكونات نمو السكان إذ ينتج عن الهجرة وما يترتب عليها من اعادة التوزيع السكاني تغيرا في التركيب النوعي والعمري للسكان في كل من مناطق الطرد (النزوح) ومناطق الجذب (الوصول)، ويعد ذلك انعكاسا لظاهرة الانتقال النوعي والعمري الناتج عن الهجرة^(١).

تعرف الهجرة بانها ظاهرة تغير مكان الإقامة الاعتيادي الى مكان آخر، لذا فهي تعني التغير في المحيط والسكن، وبهذا المعنى فإنها ظاهرة يمارسها الافراد والجماعات ، إلا انها مع تزايدها وما تتركه من آثار سلبية لكلتا المنطقتين: الاصل ومكان الإقامة الجديد تصبح ظاهرة واضحة^(٢)، ويمكن تمييز نوعين من الهجرة وذلك عند اجتياز المهاجر حدودا إدارية ضمن الدولة تعرف بالهجرة الداخلية وعند اجتيازه الحدود الدولية تعرف بالهجرة الخارجية.

وحدد قانون الاحوال المدنية العراقي رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٢ مفهوم الهجرة بأنها تغيّر محل الإقامة الدائم من منطقة أمين سجل مدني الى منطقة أمين سجل مدني آخر بغية الاستقرار^(٣).

اولا: مشكلة البحث.

وبناء على ماتقدم فقد تناول البحث المشكلة الاتية:

هل توجد هجرة من والى قضاء بلدورز؟ وماهي الآثار التي نتجت عنها؟

ثانيا: هدف البحث:

يهدف البحث الحالي الى دراسة الحركة المكانية لسكان قضاء بلدروز للمدة ١٩٩٧ - ٢٠١٠.

ثالثا: فرضية البحث.

هناك حركة مكانية للسكان متمثلة بالهجرة وذلك من خلال دخول اعداد من السكان الوافدين الى القضاء وبالعكس، فضلا عن وجود حركة مكانية بين الوحدات الادارية للقضاء بسبب عوامل ومتغيرات متنوعة اجتماعية واقتصادية وسياسية.

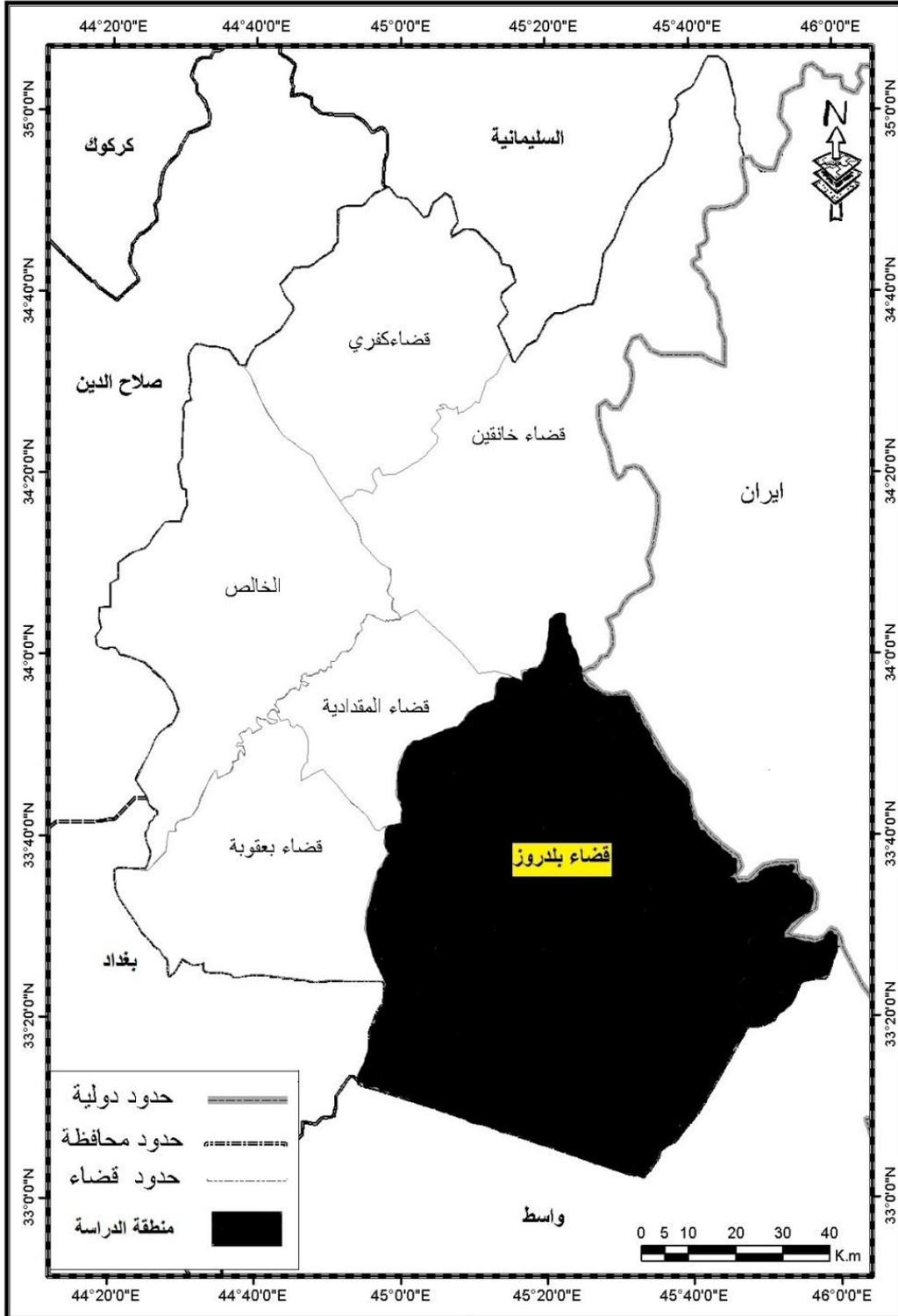
رابعا: الحدود المكانية:

أما الحدود المكانية للبحث فانها تثلثت بالحيز الجغرافي لقضاء بلدروز متمثلا بموقعه الجنوبي شرقي من محافظة ديالى، اذ يحده من الشمال قضاء خانقين ومن الشمال الغربي والغرب قضاء المقدادية وبعقوبة ومن الجنوب الغربي محافظة بغداد ومن الجنوب محافظة واسط ومن جهة الشرق ايران. ويمتد فلكيا بين دائرتي عرض ($33,3^{\circ}$ - $34,5^{\circ}$) شمالا وخطي طول (45° - 46°) شرقا.

خامسا: الحدود الزمانية.

ان الحدود الزمانية للبحث تمثلت بالمدة الزمنية (١٩٩٧-٢٠١٠).

خريطة رقم (1) موقع قضاء بلدروز من محافظة ديالى



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على :-

وزارة الموارد المائية، مديرية الموارد المائية ، خريطة محافظة ديالى لعام ٢٠٠٧، بمقياس ١: ٥٠٠٠٠٠

سادسا: اهمية البحث:

سلط البحث الضوء على مشكلة واقعية ومنتزيدة ولاسيما في ظل الظروف الحالية غير المستقرة، ويمكن إجمال تلك الاهمية بما يأتي:

- (١) معرفة نسبة صافي الهجرة الى منطقة الدراسة.
- (٢) معرفة اعداد المهاجرين الوافدين والمغادرين من القضاء وإليه.
- (٣) الوقوف على أهم المؤشرات والأسباب المؤدية لهذه المشكلة الخطيرة.

سابعا: منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي المنهج الوصفي والكمي الاحصائي لغرض التحقق من هدف البحث وفرضيته وتحليل النتائج وتفسيرها وجاء البحث مقسما على عدة فقرات هي:-

١. صافي الهجرة:-

للحجرة اثر فعال في تغير سكان القضاء وهذا ناجم من وطأة ظروف معينة أدت بدورها الى ترك موطنهم الاصلي والتوجه والاستيطان في أماكن أخرى، فمن الجدول (١) تبين ان منطقة الدراسة هي منطقة جاذبة للسكان وذلك لما يتمتع به القضاء من مناطق زراعية وخصوصاً لسنة ١٩٩٧ حيث كانت أغلب الوافدين هم من محافظات بغداد وواسط وذي قار بواقع (٢٥٠٦ و ٣٦٩ و ٣٤٥) وافدا اما لسنة ٢٠١٠ فتعدّ منطقة الدراسة جاذبة وخصوصا في ناحية مندلي التي بلغ فيها صافي الهجرة نحو (٣٧٢) وافدا حيث ان جميع الوافدين الى نواحي القضاء بفعل (العنف الطائفي)^(١) الذي اجتاح المحافظة خلال الاعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.

الجدول (١)

صافي الهجرة لسكان قضاء بلدروز على وفق النواحي للعامين ١٩٩٧ و ٢٠١٠

٢٠١٠		١٩٩٧			السنوات الناحية	
صافي الهجرة	المغادرون	الوافدين	صافي الهجرة	المغادرون		الوافدون
١١	٩٢٢	٩٣٣	٩٦٣٦	٤٠٠	١٠٠٣٦	مركز القضاء
٣٧٢	٢٠١	٥٧٣	١٣٦٦	١٢٩	١٤٩٥	ناحية مندلي
١٥٦	٢٠	١٧٦	١٨٢	١١٨	٣٠٠	ناحية قزانية
٥٣٩	١١٤٨	١٦٧١	١١١٨٤	٦٤٧	١١٨٣١	القضاء

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسنة ١٩٩٧، الجدول (٤٦)، بيانات غير منشورة.

(٢) وزارة الهجرة والمهجرين، مديرية الهجرة والمهجرين/محافظة ديالى، ٢٠١٠، بيانات غير منشورة.

٢. الهجرة الوافدة من المحافظات:

فقد شهد قضاء بلدروز حركة مكانية وافدة من المحافظات العراقية الأخرى سنة ١٩٩٧ بلغ مجموعها نحو (٣٩٦٩) نسمة وكان معظمهم من محافظة بغداد بواقع (٢٥٢٥) وافدا وبنسبة (٦٣,٦١%) من مجموع الوافدين ومن ثمّ محافظة واسط بالمرتبة الثانية بنحو (٣٦٩) وافدا وبنسبة (٩,٢٩%) وتليها محافظة ذي قار بالمرتبة الثالثة بنحو (٣٥٤) وافدا وبنسبة مئوية (٨,٩١%)، كما شهد القضاء هجرة وافدة من جميع محافظات العراق اليه لكنها بنسب متباينة كما يظهر في الجدول (٢)، والخريطة (٢) وكان أقلها من محافظة البصرة بنسبة (٠,٦%) وذلك تبعا لدوافع الهجرة وبخاصة اقتصادية ولاسيما الزراعة منها حيث ازدهرت الزراعة في القضاء ولاسيما في مدة التسعينات من القرن الماضي وذلك

بسبب

الحصار الاقتصادي المفروض من قبل الولايات المتحدة الامريكية ونقص الغذاء بسبب عدم التصدير الى العراق وانخفاض المستوى المعاشي، كما ان للعامل الصناعي أثره وذلك بعد انشاء معامل الطابوق في القضاء وبالأخص في ناحية المركز في جانبها الغربي وما تطلب من يد عاملة للعمل فيها لأنها صناعة تتطلب خبرة خاصة بها حيث ان سكان القضاء لا يعرفون عنها شيئاً مما استدعى جلب اليد العاملة من تلك المحافظات، ومن الناحية الاجتماعية ايضا كان لها نصيب وذلك من خلال الانتقال بحثاً عن توفر سكن أفضل في القضاء قياساً بسكنهم الاصلي في محافظاتهم الاصلية ونقل قيود الاحوال الشخصية المتمثلة بقيود الاناث المتزوجات فضلاً عن العوامل العسكرية او السياسية التي لها اثرها في حركة الوافدين ولاسيما ان قضاء بلدروز وخاصة الجانب الشرقي منه منطقة حركات للجيش العراقي ابان حرب الثماني سنوات مع ايران التي أدت بعد انتهائها الى عودة قسم من السكان النازحين من ناحية مندلي، فضلاً عن وفود عدد من سكان المحافظات للعمل الزراعي لاسيما زراعة الرز والشلب والذرة والقمح والشعير لتوفر المقومات الزراعية في القضاء من تربة صالحة وتوفر مشاريع الري والبزل ولاسيما في مركز القضاء وتوفر الأنهر الحدودية والآبار والعيون في ناحيتي قزانية ومندلي.

اما للهجرة الوافدة من المحافظات الى القضاء لسنة ٢٠١٠ فلم تسجل اية بيانات عن الهجرة الوافدة من المحافظات الى القضاء عام ٢٠١٠ وذلك لان اغلب النازحين يسجلون في محافظاتهم الاصلية لأجل الاستفادة من المنح المالية المقدمة لهم من الدولة ولم يتوفر في مديرية الهجرة والمهجرين في محافظة ديالى اية هجرات وافدة للقضاء في العام المذكور.

جدول رقم (٢)

اعداد ونسب الوافدين من المحافظات العراقية الى قضاء بلدروز لسنة ١٩٩٧

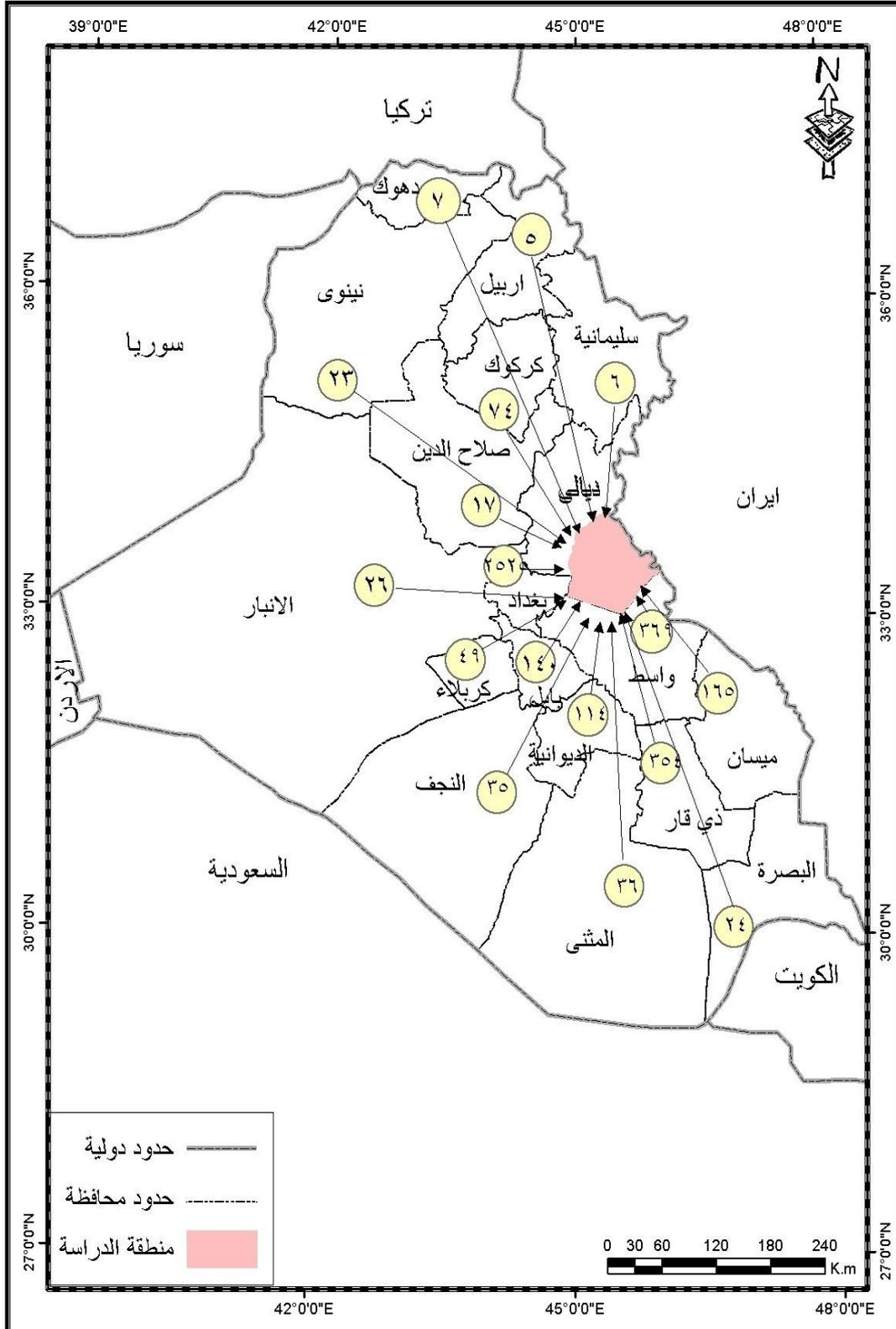
المحافظة	عدد المهاجرين	%
دهوك	٧	٠,١٧
نينوى	٢٣	٠,٥٧
اربيل	٥	٠,١٢
السليمانية	٦	٠,١٥
التاميم	٧٤	١,٨٦
صلاح الدين	١٧	٠,٤٢
الانبار	٢٦	٠,٦٥
بغداد	٢٥٢٥	٦٣,٦١
بابل	١٤٠	٣,٥٢
واسط	٣٦٩	٩,٢٩
كربلاء	٤٩	١,٢٣
النجف	٣٥	٠,٨٨
القادسية	١١٤	٢,٨٧
ذي قار	٣٥٤	٨,٩١
المتنى	٦٣	٠,٩
ميسان	١٦٥	٤,١٥
البصرة	٢٤	٠,٦
المجموع	٣٩٦٩	٩٩,٩

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسنة ١٩٩٧، جدول (٤٦)، بيانات غير منشورة، غير

مرفقة،

خريطة (2) اعداد المهاجرين الوافدين من المحافظات العراقية الى منطقة الدراسة لسنة ١٩٩٧م



المصدر : اعتماد المديرية العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠ ، ٢٠١١ ، وبيانات الجدول (2)

الهجرة الوافدة من داخل محافظة ديالى الى قضاء بلدروز:

ونعني بها هجرة السكان الى القضاء من الأفضية الأخرى من المحافظة، حيث بلغ عدد المهاجرين الوافدين الى القضاء لسنة ١٩٩٧ نحو (٧٨٦١) مهاجرا موزعين على وفق الوحدات الادارية، الجدول (٣)، والشكل رقم (١)، فكان مركز القضاء بالمرتبة الاولى حيث استقبل نحو (٦٨٠٢) مهاجرا وافدا وبنسبة (٨٦,٥٢%) من مجموع الوافدين الى القضاء، الخريطة (٣)، وذلك بسبب ما يتمتع به من فرص جاذبة للسكان بوصفه المركز الاداري للقضاء، فضلاً عما يتمتع به من فرص عمل للوافدين قياسيا بناحيتي مندلي وقزانية، وقربه من مركز المحافظة فضلا عن وجود سكن افضل في المركز ونقل خدمات بعض الموظفين الى مركز القضاء من مناطق سكناهم السابقة وجلب أسرهم معهم تخلصا من مشكلة حركة العمل في الذهاب والاياب في ظل الظروف الاقتصادية انذاك والظروف الامنية الحالية في العراق علاوة على نقل سجلات قيود النساء المتزوجات من مناطق المحافظة الاخرى الى مركز القضاء بسبب الارتباط بالعلاقات الاجتماعية الجديدة، ولا يمكن تجاهل اثر الحرب الايرانية على العراق في الثمانينيات والتي تسببت في قصف المناطق الحدودية في خانقين ومندلي وزرباطية مما كانت سببا في وفود أسر بكاملها الى القضاء ولاسيما مركزه.

اما ناحية مندلي فقد بلغ عدد الوافدين اليها للعام ١٩٩٧ نحو (١٠٤٣) مهاجرا وافدا ويعلل ذلك ان معظمهم هم من سكنة الناحية الذين قد تركوا بيوتهم ابان الحرب الثماني سنوات ومن ثم رجعوا اليها بعد انتهاء الحرب بينما حلت ناحية قزانية بالمرتبة الاخيرة بنحو (١٦) وافدا وبنسبة (٠,٢%) وذلك بسبب بعدها عن مركز المحافظة بنحو (٩٣ كم) وعن مركز قضاء بلدروز بنحو (٥٣ كم) وهي منطقة قليلة الجذب السكاني بسبب موقعها البعيد

وقلة الموارد الاقتصادية حيث إنّ معظم سكانها يمتنون حرفة الزراعة وتربية الثروة الحيوانية فضلا عن عدم وجود منشآت صناعية فيها.

ويبلغ مجموع الوافدين الى القضاء عام ٢٠١٠ نحو (١٦٨٢) وافدا موزعين على الوحدات الادارية في القضاء حيث بلغ عدد الوافدين الى مركز القضاء (٩٣٣) وافدا وبنسبة (٥٥,٤٦%) وناحية مندلي (٥٧٣) وافداً وبنسبة (٣٤,٠٦%) واخيرا ناحية قزانية بواقع (١٧٦) وافدا وبنسبة (١٠,٤٦%) وان السبب الرئيس لحركة الوافدين للقضاء في عام ٢٠١٠ هو التهجير القسري للمواطنين المتعدد الاسباب والمعروف لدى الجميع والذي اجتاح العراق بصورة عامة والمحافظه والقضاء بصورة خاصة والذي كرسه الاحتلال والاجنحة المرتبطة به.

الجدول (٣) التوزيع العددي والنسبي للمهاجرين الوافدين من اقضية محافظة ديالى الى قضاء بلدروز على وفق وحداته الادارية للعامين ١٩٩٧ و ٢٠١٠

٢٠١٠		١٩٩٧		السنوات الناحية
الهجرة الوافدة	%١٠٠	الهجرة الوافدة	%١٠٠	
٩٣٣	٥٥,٤٦	٦٨٠٢	٨٦,٥٢	مركز القضاء
٥٧٣	٣٤,٠٦	١٠٤٣	١٣,٢٦	ناحية مندلي
١٧٦	١٠,٤٦	١٦	٠,٢	ناحية قزانية
١٦٨٢	٩٩,٩٨	٧٨٦١	٩٩,٩٨	القضاء

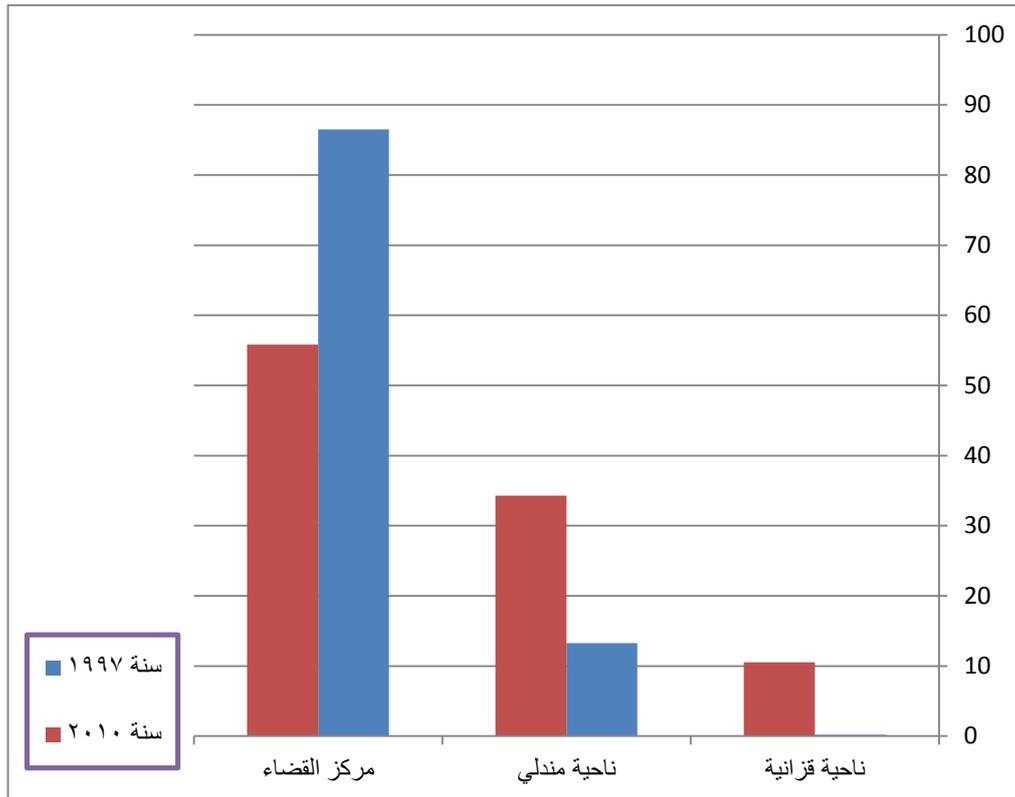
المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

(١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسنة ١٩٩٧، جدول (٤٦)، بيانات غير منشورة وغير مرقمة.

(٢) وزارة الهجرة والمهجرين، مديرية الهجرة والمهجرين/محافظة ديالى، ٢٠١٠، بيانات غير منشورة وغير مرقمة.

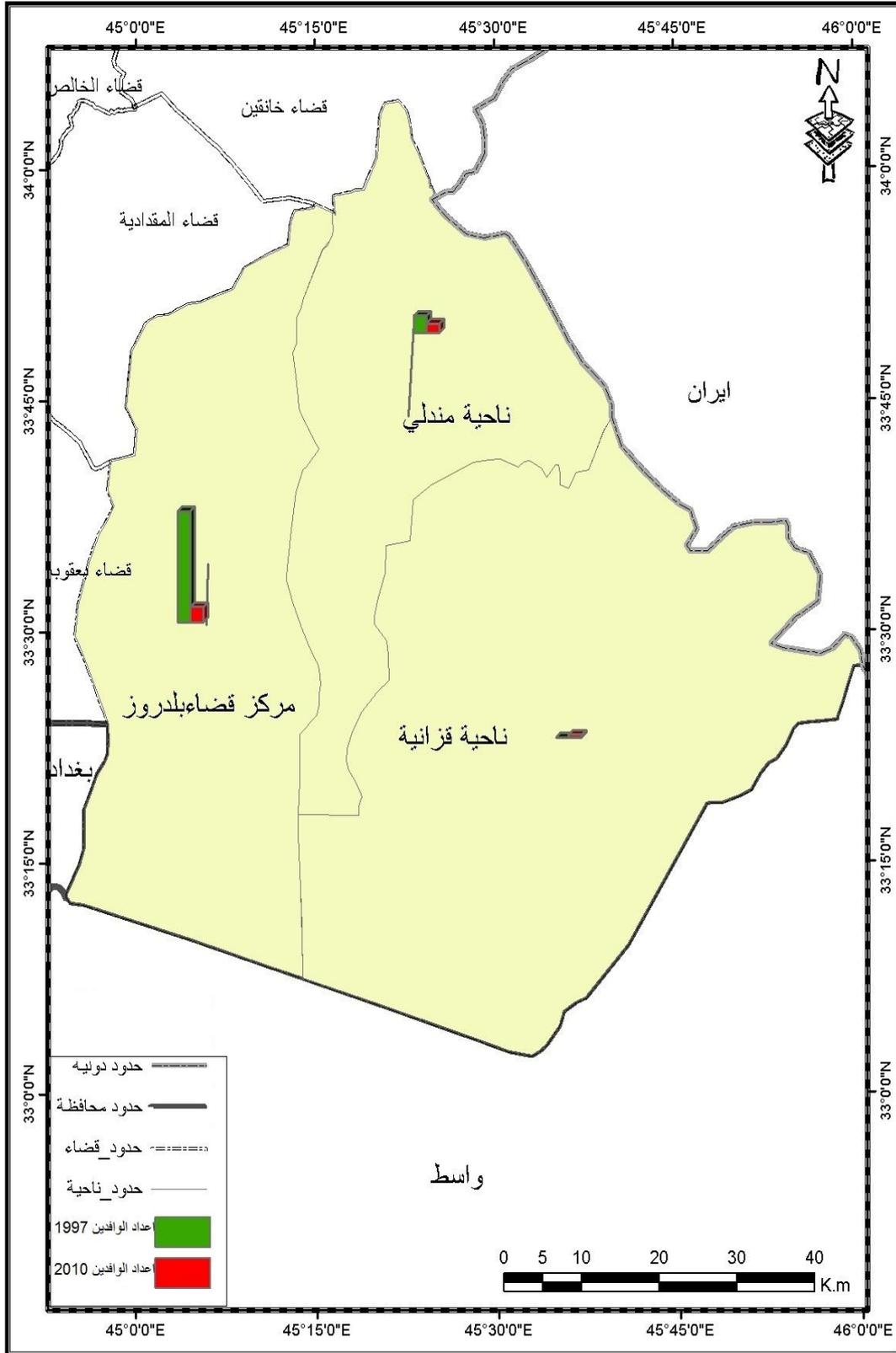
الشكل رقم (١)

التوزيع النسبي للهجرة الوافدة من اقلية محافظة ديالى الى نواحي القضاء للسنين
١٩٩٧ و ٢٠١٠



المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات جدول رقم(٣).

خريطة (3) التوزيع العددي للمهاجرين الوافدين من افضية محافظة ديالى الى قضاء بلدروز بحسب وحداته الادارية للسنوات 1997 و2010



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (3)

ويمكن الإشارة الى ان هناك حركة هجرة داخلية ضمن القضاء نفسه بين وحداته الادارية كما حصل لهجرة اعداد من سكان قرى الطحماية والحامد والندا في ناحية مندلي الى ناحية مركز بلدروز وهي الان ظاهرة للعيان، وهذه الهجرة الوافدة الى ناحية المركز من ناحية مندلي فضلا عن حدوث حركة هجرة اخرى من قرى جنوب وغرب ناحية المركز كما حصل في قرى الدهلكية والوثبة وامام منصور والكنانات والنفاشفة و ٣٠ تموز والمروانة والخزرج والمسعود اما نحو مركز مدينة بلدروز او الى اقصية المحافظة والى المحافظات الوسطى والجنوبية من العراق ولا سيما خلال سنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ولكن لعدم توفر هذه البيانات الدقيقة حال دون توثيقها بالارقام. حيث ترك قسم من سكان هذه القرى مناطقهم اما لاسباب العنف التي حصلت ونتيجة الاعمال العسكرية في تلك المناطق والتي سميت في حينه السهم الخارق ومن بعدها بشائر الخير، وقد تشكلت الهجرة من ناحية مندلي الى ناحية المركز ظهور مجتمعات قروية جديدة قادمة من ريف مندلي الى ريف مركز القضاء عبر الحدود الادارية بين الناحيتين وهذه تمثل حركة هجرة دائمة وليست نزوحاً مؤقتاً، وما يؤثر في البيانات عن عودة النازحين فهو لا يتعدى كونه مغالطة للواقع الفعلي اذا استمر هؤلاء المهاجرون القاطنون في مواطنهم الجديدة سواء في قرى او مراكز مدن القضاء ولا يفضلون العودة الى مناطقهم الاصلية التي اصبحت طاردة بالنسبة لهم فضلا عن ان اغلبهم قد تملك اراضي سكنية بالشراء في مدينة بلدروز في المناطق العشوائية حولها الصورة (١) كما ان معظمهم عاد ليمارس نشاطه الزراعي في نفس مواطنهم الاصلية ويعود الى مسكنه الجديدة لقرب المسافات بين الوحدات الادارية للقضاء عبر رحلات عمل يومية^(٤)، فضلا عن هجرة بعض سكان القرى في القضاء باتجاه مدنه زادت من شدة حركة الهجرة من الريف الى المدن وهذا سبباً رئيساً في نمو مدن القضاء على حساب ريفه ولاسيما بسبب شحه المياه وقلة الموارد الاقتصادية في الريف فضلاً عن فقدان الأمن في ريف القضاء قياساً بمدنه.

الصورة (١) العشوائيات في غرب مدينة بلدروز



المصدر/ تم التقاط هذه الصورة في يوم ٢٠١٤/٢/١٨.

٤. الهجرة السكانية المغادرة من القضاء الى اقضية محافظة ديالى:

فقد تباينت هذه الحركة تبعا للظروف السائدة داخل الوحدات الادارية (النواحي) في القضاء مما حدا بالانسان الى ترك مكان سكنه الاصلي والتوجه الى اماكن اخرى تتسجم مع ظروفه الخاصة حيث بلغ عدد المهاجرين المغادرين من القضاء لسنة ١٩٩٧ نحو (٦٤٧) مغادرا ثم ارتفع هذا العدد الى (١١٤٣) مهاجرا لسنة ٢٠١٠ لاسباب امنية واقتصادية واجتماعية وسياسية عصفت بالعراق عموما ومنطقة الدراسة خصوصا.

اما على مستوى النواحي فقد بلغ عدد المهاجرين من مركز القضاء لعام ١٩٩٧ نحو (٤٠٠) مغادر وبنسبة (٦١,٨٢%)، ولناحية مندلي (١٢٩) مغادرا وبنسبة مئوية (١٩,٩٣%) ولناحية قزانية (١١٨) مغادرا وبنسبة (١٨,٢٣%)، الجدول (٤)، ولا يمكن ان يعزى ذلك لنفس الدوافع التي ترتبط بالظروف الحالية السائدة في العراق عموما بل تتقدمها العوامل الاقتصادية نتيجة ظروف الحصار.

وفي سنة ٢٠١٠ بلغ عدد النازحين من مركز القضاء نحو (٩٢٢) نازحاً، الخريطة (٤)، وبنسبة (٨٠,٦٦%)، الشكل رقم (٢)، من مجموع النازحين في القضاء وذلك من جراء الحوادث الأمنية

ولاسيما القرى التابعة لمركز القضاء من تهجير وقتل على أساس الهوية والأغلب في ريف مركز القضاء، بينما حلت ناحية مندلي المرتبة الثانية حيث بلغ عدد النازحين من الناحية نحو (٢٠١) نازح وبنسبة (١٧,٥٨%)

وكان أغلب النازحين من مناطق غرب الناحية باتجاه مدينة مندلي وقسما باتجاه مدينة بلدروز وعلى اطرافها الشرقية، اما ناحية قزانية فقد بلغ عدد النازحين منها نحو (٢٠) نازحا وكان السبب الرئيس هو العامل الاقتصادي وذلك بسبب شحة المياه وهلاك بساتينهم وخصوصا في مناطق جنوب ناحية قزانية حيث تم نزوح عدد غير قليل من سكان ريف الناحية الى محافظة بغداد تقدر اعدادهم (٥٠٠)^(٥) نازح وأغلبهم غير مسجلين في الدوائر المعنية.

الجدول (٤)

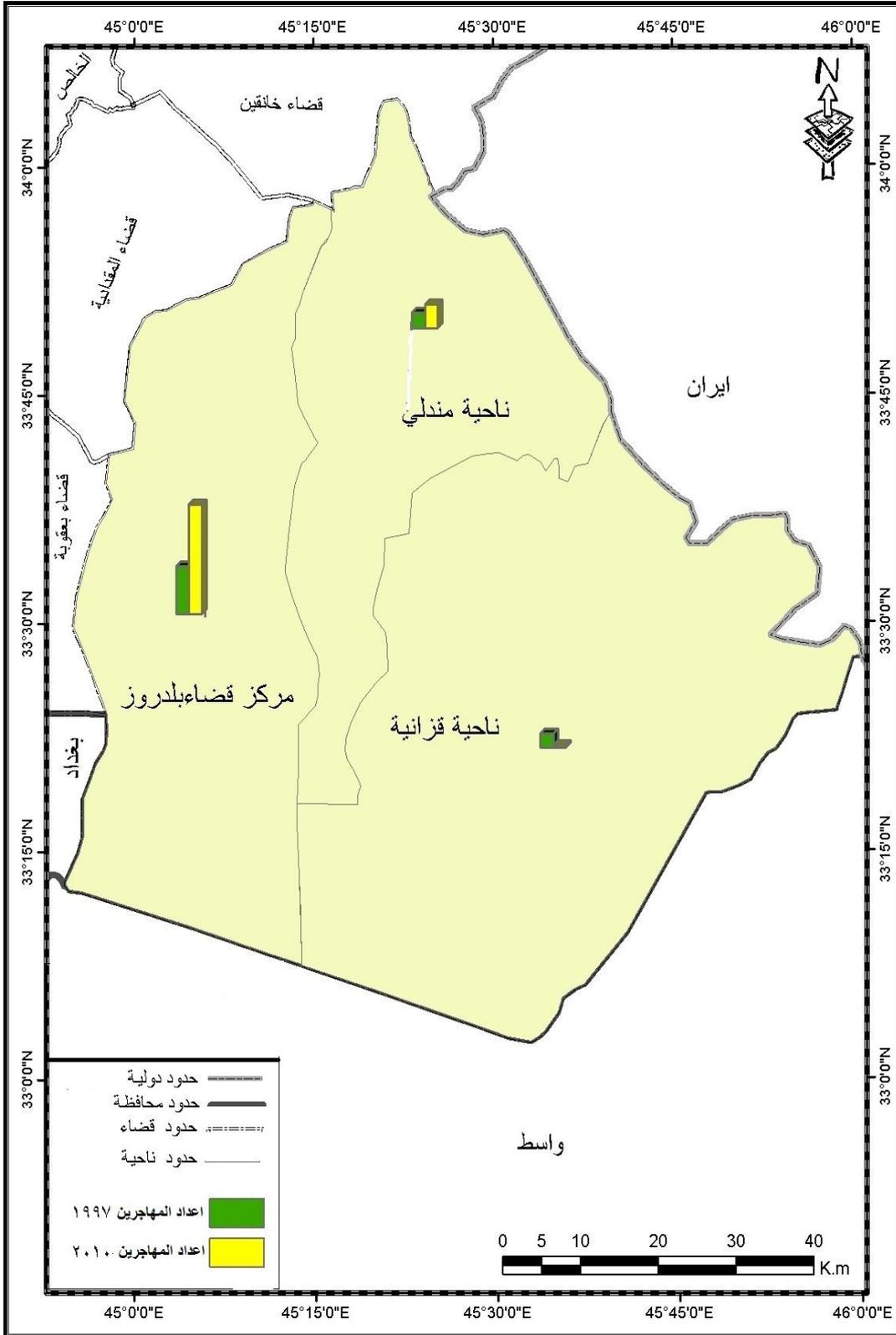
الهجرة المغادرة لسكان قضاء بلدروز على وفق النواحي للعامين ١٩٩٧ و ٢٠١٠

٢٠١٠		١٩٩٧		السنوات الناحية
%	عدد المغادرين	%	عدد المغادرين	
٨٠,٦٦	٩٢٢	٦١,٨٢	٤٠٠	مركز القضاء
١٧,٥٨	٢٠١	١٩,٩٣	١٢٩	ناحية مندلي
١,٧٤	٢٠	١٨,٢٣	١١٨	ناحية قزانية
٩٩,٩٨	١١٤٣	٩٩,٩٨	٦٤٧	القضاء

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

- (١) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسنة ١٩٩٧، الجدول (٤٦)، بيانات غير منشورة وغير مرقمة.
- (٢) وزارة الهجرة والمهجرين، مديرية الهجرة والمهجرين/محافظة ديالى، ٢٠١٠، بيانات غير منشورة وغير مرقمة

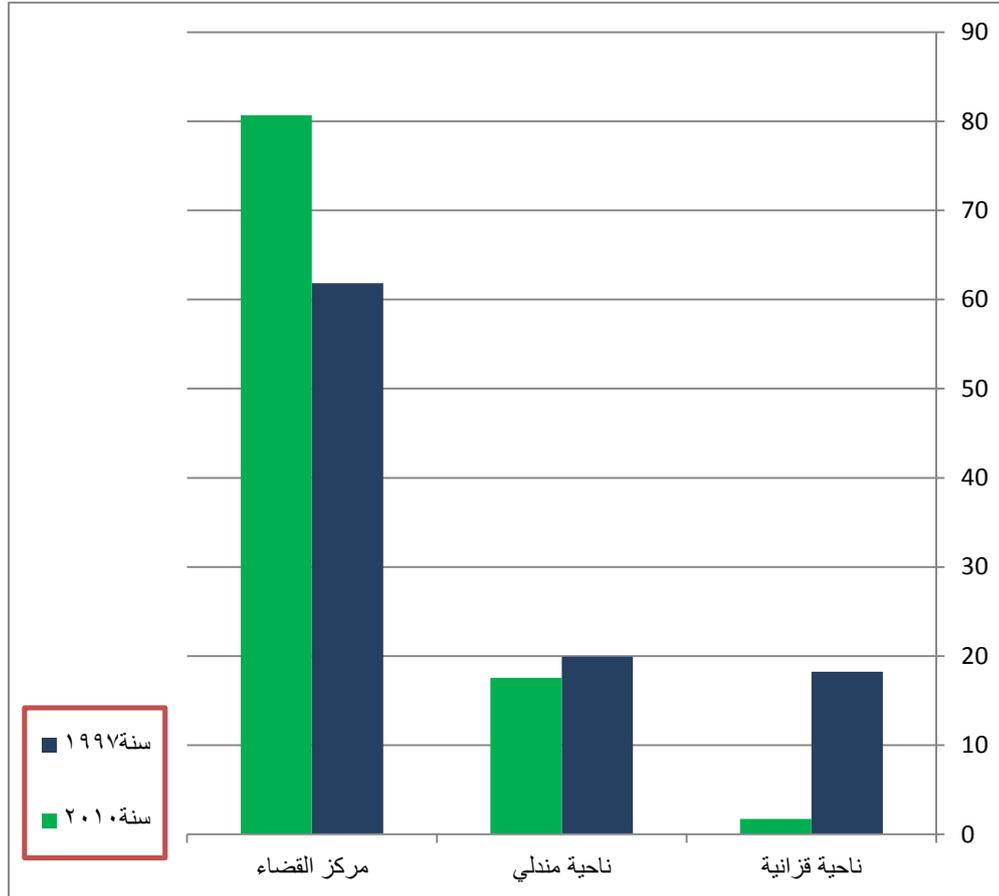
خريطة (4) التوزيع العددي للمهاجرين الخارجين من (قضاء بلدروز) بحسب وحداته الادارية للسنوات ١٩٩٧ و ٢٠١٠ م



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على خريطة الاساس وبيانات الجدول (32)

الشكل رقم (٢)

التوزيع النسبي لاعداد المهاجرين من نواحي قضاء بلدروز للعامين ١٩٩٧ و ٢٠١٠



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٤)

ثامنا: الاستنتاجات

١. يعتبر قضاء بلدروز من الأفضية الجاذبة على الرغم من التحديات الامنية خلال مدة العنف الطائفي في السنوات (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨).
٢. ارتفاع نسبة الوافدين من محافظات العراق الى القضاء لعام ١٩٩٧ قياسا بالمغادرين وذلك بسبب ما يتمتع به القضاء من أهمية اقتصادية ولاسيما الزراعة منها حيث جذبت الكثير من

السكان للعمل فيها ولاسيما من محافظة بغداد وواسط وذي قار سواء في الاعمال الزراعية او صناعة الطابوق إبان مدة الحصار الاقتصادي.

٣. حلت محافظة بغداد المرتبة الاولى من حيث الوافدين من محافظات القطر لعام ١٩٩٧ بنسبة (٦٣,٦١%) من مجموع الوافدين تليها محافظة واسط وذي قار.

٤. احتل مركز القضاء المرتبة الاولى من حيث الوافدين لكلا العامين (١٩٩٧ و ٢٠١٠) بنسبة (٨٦,٥٢ و ٥٥,٤٦%) على التوالي، بينما حلت ناحية مندلي المرتبة الثانية بنحو (١٣,٢٦%) لعام ١٩٩٧ وارتفاعها لعام ٢٠١٠ بنحو (٣٤,٠٦%) ولعل ذلك بسبب العامل الامني الجيد في أغلب مناطق ناحية مندلي ما عدا اجزاءها الغربية ، وانخفاض نسبة الوافدين في مركز القضاء لعام ٢٠١٠ بسبب العامل ذاته ولاسيما ان ريف مركز القضاء أكثر تضررا ومن ثم حلت ناحية قزانية المرتبة الثالثة لانها لم تشهد أعمال عنف مقارنة بأجزاء القضاء الاخرى.

٥. ارتفاع اعداد المغادرين من القضاء لعام ٢٠١٠ اذ بلغ نحو (١١٤٣) نسمة مقارنة بالعام ١٩٩٧ بنحو (٦٤٧) نسمة، كما حل مركز القضاء المرتبة الاولى لكلا العامين ومن ثم ناحيتي مندلي وقزانية بالمرتبة الثانية والثالثة على التوالي.

تاسعا: المقترحات.

١. العمل على توفير الامن للسكان القاطنين في قضاء بلدروز و حمايتهم من جميع مظاهر التعرض والتهديد لهم حتى لا يضطروا الى ترك منازلهم.
٢. تجهيز جدول الروز بكميات من المياه المطلوبة لكي يصل الى المناطق الجنوبية في القضاء والتي هي الان شبه خالية من السكان نتيجة شحة المياه وتلف زراعتهم.
٣. على مديرية الهجرة والمهجرين في المحافظة تسهيل مهمة حصول الباحثين على البيانات المطلوبة، على الرغم من نقصها اذ توجد اعداد من المهاجرين غير مسجلين في مديرية الهجرة في المحافظة بل هم مسجلون في دوائر المحافظات الاخرى مما يتطلب التنسيق بين الدوائر من أجل توحيدها.
٤. ضرورة إجراء تعداد سكاني شامل في العراق لكي تتم معرفة جميع التغيرات التي طرأت على السكان خلال مدة ثلاثة عشر عاما.

Abstract:

The phenomenon of migration event demographically important starting from the reasons and motivations that helped on the establishment, and , through their effects and the consequences of them in the transition zones (housing the original) and reception areas (new housing) , and due to their importance has taken a researcher within the geographical area of Baladruz as one of the districts mission in the province Diyala

In order to identify this phenomenon was based on the research question No. goal Bmchklth follows (Is there a migration from and to spend a bulldozer and what effects that resulted).

Based on the foregoing came hypothesis search , including the following :-

(Yes, there is movement , represented by spatial migration within and out of the judiciary , against the entry of the preparation of the expatriate population due to the elimination of a variety of factors and variables of social, economic and political).

We have adopted the research to highlight the importance of the problem by knowing the net migration in addition to determine the proportion of migration within the judiciary, as well as giving a numerical indicators for the number of people entering the Elimination depending on the census data in 1997 and data from the Ministry of Displacement and Migration for the year 2010 and to represent these figures and ratios to maps and forms show spatial trends in the . movement of the population of Baladruz

The results showed high proportions of immigrants in 2010 compared to 1997 from the judiciary to the outside , Pima high proportion of arrivals in 1997 compared to 2010.

الهوامش

١. حسين عبد الفتاح عبد الخالق، سكان محافظة السويس دراسة ديموجرافية، جامعة الاسكندرية، كلية الاداب، ٢٠٠٧، ص ٧٠.
٢. كفاح داخل عبيس، تحليل جغرافي للهجرة القسرية الى مدينة النجف الاشرف (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) الواقع والاثار والمعالجات، (بحث منشور)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٢، ص ٣٧٥.
٣. شروق عبدالاله حسين عبود الدليمي، الخصائص السكانية لقضاء المقدادية للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ديالى، كلية التربية، ٢٠٠٥، ص ١٢٩.
٤. مقابلة شخصية مع الحاج أبي حسن الساعدي والحاج سعد عسل شكير العسافي في يوم ٢٠١٤/٢/١٥.
٥. مقابلة شخصية مع السيد أبي محمد اللامي أحد سكان ناحية قرانية في يوم الاحد المصادف ٢٠١٣/٩/٢٢.

المصادر

الكتب:

- عبد الخالق، حسين عبد الفتاح ، سكان محافظة السويس دراسة ديموجرافية، جامعة الاسكندرية، كلية الاداب، ٢٠٠٧.
- عبيس، كفاح داخل، تحليل جغرافي للهجرة القسرية الى مدينة النجف الاشرف (٢٠٠٤ - ٢٠٠٧) الواقع والاثار والمعالجات، (بحث منشور)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ١٢.

رسائل الماجستير:

- الدليمي، شروق عبدالاله حسين عبود، الخصائص السكانية لقضاء المقدادية للمدة ١٩٧٧-١٩٩٧، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ديالى، كلية التربية، ٢٠٠٥.

البيانات الحكومية:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام لسنة ١٩٩٧، جدول (٤٦).
- وزارة الهجرة والمهجرين، مديرية الهجرة والمهجرين/محافظة ديالى، ٢٠١٠.

المقابلات الشخصية:

- السيد ابو محمد اللامي احد سكنة ناحية قزانية في يوم الاحد المصادف ٢٢/٩/٢٠١٣.
- الحاج ابو حسن الساعدي والحاج سعد عسل شكير العسافي في يوم ١٥/٢/٢٠١٤.